بعيد المدى

أعداء المالكي .. وأصدقاؤه

■ علي عبد السادة

رئيس الحكومة أسير هاجس يسيطر عليه منذ شهور طويلة؛ الأعداء كثيرون والأصدقاء قلة.

نوري المالكي يفكر جديا في مشاغلة هذه العداوة ومن يقف ورائها، يفكر فيهم أكثر من إرساء قواعد نظام سياسي ديمقراطي للبلاد.

المالكي يراقب منتقديه، يلاحق ما يقولونه بإذن وعين لامتين قلقتين، يدقق في الصحف وكتابها، يتقصى عنهم، يتحسب لخلفياتهم، ويجند لذلك مستشارين وخبراء ومقربين، وبعض الذين يحرصون على وضعه (المالكي) في صورة الانتقاد، العداوة.

رئيس الحكومة يتابع، وربما هناك من يساعده على تحريف المتابعة، لكنه لا يفعل ذلك كما يفترض أن يكون، ففي تجارب ديمقراطية راسخة، يواجه الحكوميون انتقادات لاذعة من الرأي العام. لكنهم يشعرون، في أغلب الأحيان، بالارتياح.

مثل هؤلاء يؤمنون بأن هجوما كاسحا على نهج سياسي ما، يعني بالضرورة التعرف على المعارضين عن قرب، والتوفر على حقيقة ما يقترفه فعلهم السياسي من ثمار في الشارع. الأكثر نفعا من كل هذا خارطة طريق لمعالجة الثغرات، بعض القادة في العالم ينتظرون النقد بفارغ الصبر، انه جزء من اللعبة السياسية، مثل صفقة للدعاية، في النهاية يقفون على العيب، وهذا ضروري للتفوق على الخصم، فما من بد لديهم سوى التراجع عن النهج المرفوض من الرأي العام.

ما يجري مع رئيس الحكومة العراقية انه يتلقى النقد بالتوتر، ويستجيب ببرود مع مطالبات الإصلاح والتغيير، ويسارع مع مقربيه والمسؤولين النشطين بجنبه، إلى صناعة ردود الفعل السلبية، وأحيانا التهكم على الصحافة والمجتمع المدني، والانتقاص من دورهما، وتهميش فعاليات التعبير عن الرأي الحر، التهكم يصل ويأخذ أشكالا أخرى: الاعتداءات المتواصلة ودعاوى الترهيب من بوابة القانون، وضحايا العنف من صناع الرأي المهملة حقوقهم بملفات مقيدة بحفظ أدارج النسيان الحكومي.

بهذه الطريقة أتقن رئيس الحكومة رفع عديد أعدائه. وقلص، بمحض إرادته، عديد الحلفاء والمتضامنين، هذا الارتفاع يشعر به لوحده. هو، فقط، من صنع هذه القناعة. يجزم لنفسه بأن أعداءه كثيرون وأن أغلبيةً تريد إزاحته من منصبه.

وربما هناك من يريد ذلك بالفعل، ولو أن أحدا غيره في نفس المكان لاجتهد هو الآخر في أن يحل محله، في السياسة لا يجري اعتبار الهواجس العاطفية. هذا الآخر، سيتعرض للنقد أيضا. لذا فإن من الخطأ الاعتقاد بأن معارضة صناع الرأي والقوى المدنية وجمهور الناخبين جزء من لعبة التسقيط والإحلال والإبدال السياسي، هم يعتبرون، فقط، لخطوط السياسة العامة ونهج من ينفذها.

الوسط السياسي العراقي يعتقد أن المالكي يحيط نفسه بمقربين يفكرون بطريقة تنسجم مع توجهات التفرد والخشية على المراكز والنفوذ. ولو صح هذا فان هؤلاء يرسمون له عراقا غير ما يمكن مشاهدته عن كثب من زقاق صغير في بغداد، او غيرها. يلونون له حال الجمهور بغير ذلك الشاحب الداكن الموسوم في وجوه الملايين. هؤلاء يقنعون المالكي بان الناقد بعثي يضمر العداء، وان المعترض على سياسة أو إجراء ما يروم انتزاع قضمة من السلطة، وان المحتج مدفوع مأجور، ومرتزق تافه مباح ضربه و إهانته بل واعتقاله وتجهيزه لمحاكمات بتهم جاهزة.

لو صح أن فريق المقربين والمحيطين والدائرين والحائمين حول "الرئيس" يفعلون ذلك، فلم قبل المالكي اختزال صورة العراق فيهم وبهم؟.

المالكي فقد فرصة التقوية والتعضيد بنقاده الحقيقيين. وخسر أوساطا مجتمعية مختلفة حين وجه لها تهمة العداوة. دون شك فإن صحفيا يراقب الحدث فيمسك بالخلل القائم فيه، لا يبغي أن يكون في محل المالكي. إنه، باختصار يريد محلا كرئاسة الوزراء مشغولا بنهج سياسي سليم مهما كان شاغله. او ان منظمة مدنية تنتقد انتهاك حقوق الإنسان في هذا المفصل أو ذاك من أحداث العراق تفكر، فقط، في صيانة الحياة من الخروق، وحسب.

اشعر بان رئيس الوزراء بحاجة ماسة إلى أن يتنفس قليلا هواء آخر، غير هذا الجاهز للاستنشاق والزفير به هاجسا مخيفا ومدمرا للدولة لا للمالكي وحسب، وهو أن استهدافه شخصيا يقف، ولا شيء غير ذلك، وراء نقده وملاحقة سياسته.

وربما يمتلك الحق في أن يستسلم لهذا الهاجس، إذ اشتبكت أوراق المعارضة في العراق ما بين خصومة النفوذ والسلطة، ومواجهة صحية مع الرأي العام. الرجل أخذنا بجريرة فرقاء يطلبون نفوذه.

الاستسلام لهذا الهاجس سيفضي، حتما، إلى تغذية العزلة، واستسهال التفرد، وتناسي مخاطر التصلب وخشونة المواقف.

سيكون كارثيا اعتبار دعوة جلد الذات هذه، استعداء مبطنا لرئيس الحكومة. ثمة خيط رفيع، وأخير، أرجو أن لا ينقطع، فالعراق الجديد لا يتحمل أثرا من القديم إياه ينتشر هنا وهناك في جسده الوهن.

رئيس مجلس المحافظة ينفي الاتفاق على موقف محدد من الـ١٤٠

توران لـ"المدى": الحكومة لم تسأل كركوك عن موقفها من الانسحاب

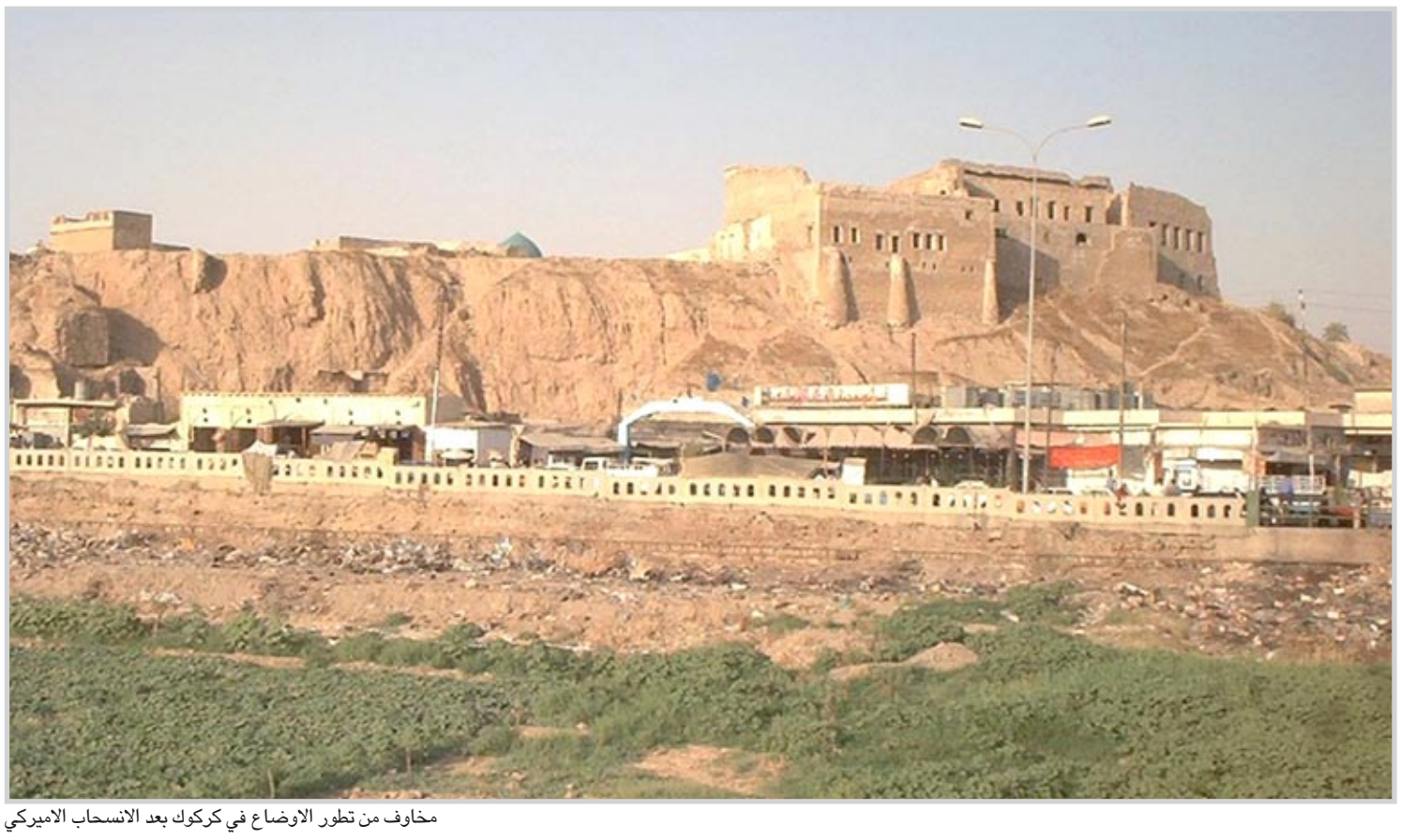

مخاوف من تطور الاوضاع في كركوك بعد الانسحاب الاميركي

حسن توران

□ كركوك/ سماح صابر

أكد رئيس مجلس محافظة كركوك حسن توران أن المحافظة لم تتلق، حتى الآن طلبا رسميا من الحكومة الاتحادية ببيان رأيها حول عملية الانسحاب الأميركي من الأراضي العراقية. وقال توران في مقابلة أجرتها المدى أمس الأحد مبينا أن ملف الانسحاب مناط بالحكومة وهو من اختصاصها وصلاحياتها حصرا". وأكد "أن أي كتلة في مجلس المحافظة لم تبد موقفها من عملية الانسحاب حتى اللحظة".

جاء ذلك في وقت أعلن فيه قائد شرطة المحافظة وكالة اللواء توره‌خان عبد الرحمن في مؤتمر صحفي أن جميع الكتل السياسية التي تمثل مكونات المحافظة دعت إلى بقاء القوات الأميركية في كركوك، وان قادة الأجهزة الأمنية عقدوا اجتماعا مع قادة الكتل السياسية التي تمثل مكونات كركوك من الكرد والعرب والتركمان وجميعهم طالبوا ببقاء القوات الأميركية في المحافظة لحين حل الأزمات التي تواجهها.

ويرى توران أن النزاعات داخل محافظة كركوك يمكن حلها من خلال الحوار البناء بين الكتل المختلفة معربا عن أمله في أن لا يقع أي نزاع مسلح في كركوك وان لا تنزلق المحافظة إلى مسلسل العنف".

ونوه رئيس المجلس إلى "أن هذا الأمر لن يحدث مطلقا طالما هناك تماسك اجتماعي بين أبناء كركوك، أما الخلافات القائمة بين الكتل فهي خلافات سياسية ومن الممكن حلها من خلال الحوار البناء المثمر وان ما ينقص كركوك هو تفعيل الحوارات بين هذه الكتل".

بالمقابل أكد مسؤولون أمنيون أن تنظيم القاعدة يسعى إلى زعزعة الأوضاع الأمنية من خلال ضرب مكونات كركوك بهدف إثارة الفتنة الطائفية عبر تفجير سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وأعمال خطف واستهداف القادة الأمنيين.

وأكد رئيس مجلس المحافظة أن السبيل الوحيد لحل مشكلة كركوك وتحقيق التراضي والتوافق بين مكوناتها يأتي من خلال الاتفاق على رؤية مشتركة لتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

وبين توران "أن المادة ١٤٠ محل خلاف بين الكتل، فمن جانب الكرد فإنهم يعتبرونها خارطة طريق لحل مشكلة كركوك في حين ترى الأطراف الأخرى أن المادة فيها تاريخ وقد انتهت بنفاذ الموعد المحدد لها".

وقال أيضا إن الحل لا يفترض وجود طرف خاسر وآخر رابح. وتابع: "الرؤية المشتركة تحتاج الى حوارات جدية .. أدعو الأمم المتحدة أن تتبنى الفترة القادمة إجراء حوارات بناءة بين مكونات كركوك".

ومن المقرر أن ترحل جميع القوات الأميركية التي يقدر عددها بأقل من خمسين ألف عسكري حاليا نهاية العام الحالي بحسب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

وكانت القوات الأميركية قد التزمت ببنود الاتفاقية وانسحبت من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٩.

وعن جاهزية القوات الأمنية في المحافظة بعد عملية الانسحاب، واضح توران "أن كركوك تحتاج الى إدارة أمنية مشتركة وتحتاج إلى رؤية سياسية مشتركة حيال الملف الأمني، موضحا أن "الرؤية السياسية المشتركة للأمن غير متحققة حتى الساعة".

وكان رئيس مجلس المحافظة أعلن في تصريحات سابقة أن الأوضاع الأمنية في عموم العراق وكركوك على وجه الخصوص هشة وتشهد بين الفينة والأخرى خروقات متعددة لذا فاننا بحاجة الى تنظيم إدارة الملف الامني عبر قرارات توافقية بين مكونات المحافظة لضمان الأمن والاستقرار كما أن شرطة كركوك تعاني من نقص في العدد على حد قوله.

يذكر انه ينتشر في كركوك أكثر من ١١ ألف و٣٠٠ شرطي فيما تحتاج المحافظة إلى أكثر من ٣٥٠٠ شرطي إضافي، وفقا لمسؤولين أمنيين.

وكان محافظ كركوك نجم الدين كريم اعتبر نهاية الشهر الماضي أن بقاء القوات الأميركية في المحافظة، أمر مهم ويفضل بقاء جزء منها في كركوك.

وأضاف كريم أن "وجود الأميركيين مهم، نظراً لكونهم مشاركين في الاجتماعات الأمنية بمحافظة كركوك، كما يزودون الجهات المعنية بالمعلومات الاستخبارية حول الإرهابيين".

وحول بقاء القوات الأميركية في العراق، أوضح كريم ان "بقاء أميركا في العراق مهم، لأنه ليس بمقدور العراق حماية حدوده وأجوائه، ولذا نفضل بقاء جزء من القوات الأميركية في كركوك".

وبشأن المحاولات الهادفة الى تحسين الأوضاع الأمنية بمدينة كركوك، أشار المحافظ إلى انه "تقرر زيادة الإجراءات الأمنية عند نقاط التفتيش في جنوب وغرب كركوك ونصب أجهزة كشف المتفجرات، كما سيتم ربط كافة شوارع المدينة بشبكة كاميرات المراقبة".

وشهد مركز تدريب شرطة كركوك، في الشهر الماضي مراسيم تخرج سرية جديدة مكونة من ١٢٠ عنصرا من القوات المشتركة (الأسد الذهبي) التي شكلت من اجل انتشارها في مناطق المتنازع عليها بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق وخاصة في كركوك.

وقال المشرفون على هذه الدورة ان مقر هذا الفوج المكون من أربع سرايا سيكون داخل القاعدة الجوية في كركوك، تحت إشراف مباشر من قبل آمر الفرقة ١٢ والقائد العام لشرطة كركوك وتحت إشرافنا"، معتبرين "دور القوات الأمريكية يقتصر على الإشراف والتدريب وتوفير الدعم اللوجستي، لأنهم قد انسحبوا من هذه القوة إلا أنهم سيوفرون لنا التغطية الجوية"، مشددين على أن "قوة الأسد الذهبي هي قوة عراقية مهمتها محاربة الإرهاب وحماية أمن وسلامة مواطني كركوك بكافة قومياتهم، خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية من كركوك فسيصبح زمام الأمور في أيدي العراقيين".

من الجوار

الصباح: لا سبيل أمام العراق

شدد نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الخارجية محمد الصباح أن السبيل الوحيد أمام العراق للخروج من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي.

ونقلت مصادر صحفية عن الصباح قوله إن "على العراق القيام باستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي، باعتباره السبيل الوحيد للخروج من مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة".

ويخضع العراق لبنود الفصل السابع بعد قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ اثر غزو نظام صدام الكويت في شهر آب من العام نفسه.

الهجرة: ١١٧١ هربوا من سوريا

عادت بعض العائلات العراقية اللاجئة في سوريا إلى بلدها بسبب أحداث العنف التي تشهدها سوريا في الأشهر الأخيرة.

وأكدت المنظمة الدولية للهجرة، أنه "منذ الأول من أيار عادت ١،١٧١ عائلة بينهم ٧٠٠٠ شخص من سوريا وثلاثة أرباع هؤلاء استقروا في بغداد".

وأشارت الى انه "ليس لدينا أية أدلة حتى الآن بان هذه العودة الكبيرة سببها الى الاضطرابات في سوريا".

وتقوم وزارة الهجرة بمساعدة العائلات على تسوية الرسوم الخاصة بالكهرباء والماء والهواتف المتوجبة خلال فترة الغياب، إضافة الى تسهيل العودة الى منازلهم التي وضع آخرون اليد عليها.

مشروع تركي لقطع المياه

دعت ناشطة تركية العراق إلى الانضمام لحملة ضد محاولات الحكومة التركية لإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات، مؤكدة أن المشروع التركي يهدف إلى تجفيف العراق وسوريا وإغراق مناطق في تركيا تحت المياه.

وقالت الناشطة وعضو مجلس محافظة باتمان التركية إيتك تاشلي لوكالة "السومرية نيوز"، "إننا ندعو العراق ومجالس محافظاته وإقليم كردستان إلى الوقوف مع الحملة الواسعة التي أطلقت مؤخراً من قبل عدد من الناشطين في تركيا ضد محاولات الحكومة التركية لإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات".

وأضافت أن "المشروع يهدد الأمن المائي في عموم المدن العراقية، كما يهدف الى تجفيف دولتي العراق وسوريا من المياه".

دولة القانون يقترح إعادة ترتيب أوراق اللعبة السياسية

دعوات لتفكيك كتلتي المالكي وعلاوي لعيون الأغلبية

□ متابعة/ المدى

دعا ائتلاف دولة القانون إلى تفكيك ائتلافي العراقية والتحالف الوطني وإعادة تركيب تحالفات جديدة لتشكيل حكومة أغلبية، مبينا أنه لا يمكن تشكيل حكومة فعالة ومنسجمة في حال استمرار بقاء الكتل الكبيرة التي تشكلت بفعل ضغوط داخلية وخارجية.

وقال القيادي في دولة القانون سامي العسكري، أمس الأحد، إن "الأزمة السياسية التي يمر بها العراق ناتجة من تحالفات القوى السياسية، التي خاضت الانتخابات وشكلت حكومة الشراكة الوطنية"، داعيا إلى "تفكيك العراقية والتحالف الوطني وإعادة تركيب تحالفات جديدة بين القوى المنسجمة والمتفقة لتشكيل حكومة أغلبية".

إلا أن قياديين آخرين في التحالف الوطني أكدوا في وقت سابق أن المالكي صرف النظر في الفترة الحالية عن التفكير بحكومة الأغلبية السياسية والتي دائما ما كان يدعو إليها خلال فترة المئة يوم، بالنظر إلى أن المتغيرات السياسية وما طرحه بعد انتهاء المهلة تتركز على ترشيق الحكومة.

ونقلت وكالة أنباء السومرية نيوز عن العسكري أن "إعادة صياغة تحالفات جديدة، يجب أن تكون على أساس مشتركات واقعية، وليست شعارات وأمنيات"، مشيرا إلى أن "أكبر هذه الكتل الجديدة هي التي ستشكل حكومة أغلبية وفعالة".

وعن سبب التفكير بحكومة الأغلبية قال النائب عزت الشابندر في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" ان الأخطاء التي شابت عمل الحكومة جعلتنا نعتبر أن حكومة الشراكة الوطنية فيها عيوب كثيرة ولا يمكن لها التحقق من الانجازات إلا بوجود معارضة.

وأكد العسكري أنه "لا يمكن تشكيل حكومة منسجمة قادرة على تقديم ما يطمح إليه العراقيون، في حال استمرار بقاء الكتل الكبيرة التي تشكلت بفعل ضغوط سياسية داخلية وخارجية".

وكان النائب عن القائمة العراقية عدنان الدنبوس أكد أن قائمته ستطالب بإجراء انتخابات مبكرة في حال فشل اجتماعات الطالباني، فيما وصف اجتماع قادة الكتل السياسية الذي عقد أمس، بـ"الصعب بسبب تشدد دولة القانون في إعطاء الحقوق للآخرين.

وعقد قادة الكتل السياسية، أمس الأول، اجتماعا بحضور قادة وممثلي الكتل السياسية ورئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقي إياد علاوي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم.

وكان زعيم كتلة العراقية البيضاء حسن العلوي أكد، أمس الأول، أن قادة الكتل السياسية سيحاولون خلال اجتماعهم ترضية الولايات المتحدة الأميركية باستثناء التيار الصدري، واصفا القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بـ"المنافقين"، فيما اعتبر أن منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني مكانا غير شرعي أو دستوري لتوقيع الاتفاقات.

وأكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في بغداد، في ١٠ من حزيران الماضي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم، والتي اعتبرت العراقية أنها حملت إساءة لها ولزعيمها كما تحرض على الطائفية وتعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أكدت أن عودة الجريمة المنظمة خلال مهلة المئة يوم مؤشر على انهيار الملف الأمني.

فيما تدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن يكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أمينا عاما أو رئيس.

وطرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في أيلول ٢٠١٠، مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

استمرار الخلاف بين المالكي وعلاوي يصعّب فرص الاستقرار السياسي

تعزية

ببالغ الاسى والحزن، تلقت اسرة المدى خبر وفاة والدة الزميل

مصطفى جعفر رشيد

المصمم في القسم الفني

وانا اذ نشارك الزميل احزانه، فاننا ندعو الى الله ان يدخل الفقيدة جناته ورضوانه ويلهم ذويها الصبر والسلوان.

اسرة المدى